# اقتصاد

## وزير الكهرباء لـ«الوطن»: نزود لبنان بمئة ميغا كهرباء حتى تاريخه

| المحرر الاقتصادي

أكّد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي في اتصال هاتفي مع «الوطن» استمرار الوزارة بتزويد لبنان بنحو ٤ بالمئة فقط من إجمالي كمية الكهرباء المولدة في سورية، وذلك بواقع ١٠٠ ميغا فقط من أصل ٢٤٠٠ ميغا مولدة، منوهاً بأن هذه هي المعلومات الدقيقة المتوافرة حالياً، ولا تغيير حتى تاريخه في كميات تزويد لبنان بالكهرباء، علماً بأن هذه الكمية تم التصريح عنها منذ فترة عبر الموقع الرسمي لوزارة الكهرباء، وهي لم تؤثر في كميات تزويد المحافظات بالكهرباء ولم تؤثر في ساعات التقنين.

وجاء اتصال «الوطن» بوزير الكهرباء على خلفية انتشار خبر عبر بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي حول توقيع وزير المال اللبناني علي حسن خليل اتفاقية مع الحكومة السورية، لتزويد لبنان بالكهرباء بـ٣٠٠ ميغاواط وبكلفة نحو ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية سيبدأ الاستفادة منها في الساعات المقبلة، علماً أن بعض البلدات اللبنانية بدأت تستفيد منها. ووذكر الخبر المتداول أن الاتفاقية تغطي ثلاث ساعات تغذية إضافية بالكهرباء، علماً بأن وزير الطاقة اللبناني سيزار أبي خليل رفع كتاباً إلى الحكومة اللبنانية في مطلع أيار الماضي، يطلب فيه الموافقة على عرض المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة في سورية زيادة كمية الكهرباء الموردة للبنان إلى ٣٠٠ ميغاواط، وتغطية كلفتها من خلال رصد اعتمادات بقيمة ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، وقالت دراسة لمؤسسة كهرباء لبنان: إن هذه الزيادة ستؤمن بين ساعتين وثلاث ساعات تغذية إضافية للبنان.

# قضية أسعار الأقمشة الاسترشادية إلى تصاعد.. ولجنة صناعة الخيوط والنسيج في دمشق يطلبون لقاء خميس لتوضيح المعلومات المشوهة

| هناء غانم

**أخذ موضوع الأسعار الاسترشادية للأقمشة منحاً تصاعدياً بين صنّاع الأقمشة من جهة، وصنّاع الألبسة، نتيجة لتعارض المصالح، علماً بأن صناع النسيج والأقمشة في دمشق وحلب يؤكدون ضرورة رفع الأسعار الاسترشادية لاستيراد الأقمشة ودراسة الواقع الحقيقي لهذه الصناعة لإعادة دورة عجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، على حين يعارض بعض صنّاع الألبسة وتجار الأقمشة الموضوع من باب مصلحة الصناعة الوطنية أيضاً!**

**وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الصناعة أحمد الحمو أن هناك خلطاً من الصناعيين بين تحديد السعر الاسترشادي للقماش وبين المرسوم ١٧٢ الذي يؤكد دعم الصناعة المحلية شكلاً ومضموناً (منح إعفاء ٥٠ بالمئة من الرسوم الجمركية للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج) مؤكداً أنه يجب «ألا نشوه القرارات لأن المرسوم هو من أهم أشكال الدعم للصناعيين، وهو تأكيد للدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للصناعيين باعتباره يخفض تكاليف الإنتاج والسعر الداخلي ويدعم المواد المصدرة نتيجة انخفاض التكلفة».**

**وبخصوص الأسعار الاسترشادية بيّن الوزير أن الحكومة تتوجه لحماية الصناعة الوطنية عن طريق وضع العديد من الأسس أهمها ترشيد الاستيراد بمعنى أن تكون المواد الصناعية المتوافرة منها محلياً تقيد الاستيراد بشكل جزئي وفقاً للطاقات المتوافرة وحاجة السوق، موضحاً معنى السعر الاسترشادي للبضائع بأنه السعر الذي يتم على أساسه حساب الرسوم الجمركية، ويفترض أن يكون هو قيمة البضاعة عالمياً، والكثير من الأسعار الاسترشادية هي أقل من الأسعار العالمية لكن أحياناً تتساهل الحكومة في دعم السعر بهدف دعم الصناعة الوطنية حتى يتمكن الصناعيون من تأمين مواد منخفضة نسبياً ومن ثم تساعد على خفض التكاليف.**

**وأضاف الحمو: إن الجمارك لديها أسس وبنود تعمل عليها لكن عدم توضيح الأسس هو المشكلة، ولحسم موضوع الأسعار الاسترشادية لا بد من تعاون الجهات كافة، وقد تم بالفعل تشكيل لجنة تضم مختصين من وزارة الاقتصاد والصناعة واتحاد غرف الصناعة والمعنيين من أجل الوصول إلى السعر الحقيقي عالمياً، آخذين بالحسبان السعر الوسطي للقماش، لافتاً إلى أن الصناعي دائماً يطالب برفع السعر الاسترشادي للمواد المستوردة لحماية منتجه، علماً بأن تحديده لا بد أن يتوافق مع أسعار السوق العالمية.**

> وزير الصناعة لـ«الوطن»: يجب ألا نشوه القرارات ولجنة للوصول إلى السعر الحقيقي عالمياً للقماش

**منوهاً بأن الحكومة تسعى إلى توضيح هذه الأمور وشرحها للوصول إلى صيغة منطقية تعتمد الأسلوب العلمي.**

### معلومات مشوهة

**من جانبها رفعت لجنة صناعة الخيوط والحياكة والنسيج والصباغة والطباعة والتحضير في دمشق وريفها وصناعي الأقمشة في دمشق وريفها مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة ووزير الاقتصاد عن طريق اتحاد غرف الصناعة السورية، (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أكد الصناعيون فيها أنهم موافقون على مقترحات اتحاد غرف الصناعة بشأن الأسعار الاسترشادية الجديدة الأقمشة، وأن جميع معامل دمشق شبه متوقفة بسبب إغراق البضائع المستوردة للأسواق المحلية بأسعار استرشادية قليلة جداً.**

**مؤكدين أنه يجب استثناء الأقمشة من اعتبارها مواد أولية لكونها تمر بسبع مراحل إنتاج صناعية قبل أن تصبح أقمشة جاهزة (حلج وغزل وحياكة أو نسيج وصباغة وطباعة وتحضير). مقترحين ربط كمية وزن استيراد الأقمشة بكمية وزن تصدير الألبسة حتى لا يقع إغراق الأسواق المحلية بالأقمشة المهربة أو المستوردة وللمحافظة على القطع الأجنبي.**

**وخلص الصناعيون إلى تقديم رجاء للمعنيين بضرورة إعادة دراسة الواقع الحقيقي لهذه الصناعة بدءاً من الخيوط وانتهاء بالأقمشة لإعادة دورة عجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني وبواقع وموجب بيانات ووثائق حقيقية إضافة إلى تخفيض أسعار الخيط من القطاع العام للصناعيين حصراً بما يقدم دعماً ومنافسة حقيقية وتحسين المواصفات، وفي الوقت ذاته السماح لهم باستيراد الخيوط القطنية، مؤكدين ضرورة تحديد موعد للقاء رئيس مجلس الوزراء لتوضيح ما شوّه من معلومات، وتبيان الواقع الحقيقي.**

### من صنّاع الألبسة

**وفي سياق متصل أكدت لجنة صناعة النسيج والألبسة في غرفة صناعة حلب في كتاب موجه إلى رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بأنها ناقشت خلال اجتماع لها موضوع الأسعار الاسترشادية التي تم طرحها في الاجتماع الذي عقد في وزارة الاقتصاد بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢، وذلك بعد تخفيضها عام ٢٠١٥ وبناء على طلب صناعيي النسيج والألبسة إلى رفع الأسعار الاسترشادية بعد عودة إقلاع المنشآت الذي يلحق الضرر بآلاف المنشآت النسيجية ومن ثم توقفها عن العمل وتوقف العاملين فيها مؤكدين مقترح اتحاد غرف الصناعة السورية في مسعاه لحماية الصناعة النسيجية السورية على الأسعار التالية (الخيوط القطنية ٣ دولارات للكغ، أقمشة المفروشات والستائر ٧ دولارات للكغ).**

**وأضاف الكتاب: «إننا كلجنة تضم الصناعيين من كافة حلقات الصناعات النسيجية ابتداء من الخيوط وانتهاء بصناعة الألبسة الجاهزة وهي الحلقة الأخيرة من حلقات الإنتاج نجد أن ارتفاع الأسعار الاسترشادية لا تلحق الضرر بهذه الصناعة وتزيد التكاليف بنسبة ضئيلة لا تشكل ضرر على المنتج المحلي، وصناعة الألبسة تستفيد من المرسوم ١٧٢ من خلال استيراد اكسسوارات ومستلزمات الإنتاج التي لا تنتج محلياً، وأن حلقات الصناعات النسيجية مكملة لبعضها البعض ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بكافة مراحله وخاصة صناعة الألبسة بالاعتماد على الأقمشة ومستلزمات الإنتاج الوطنية».**

**وأشار إلى أن اللجنة أطلقت مسبقاً معارضها الثلاثة لخان الحرير التخصصي في صناعة الألبسة ومستلزمات الإنتاج، وقدمت منتجات بأسعار منخفضة وبتكاليف قليلة تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وأن تحرير عجلة الإنتاج وبالتالي ستكون المشاركة في معرض دمشق الدولي أكبر بمنتجات من الألبسة من نسيج وطني وبأسعار منافسة.**

**وتؤكد اللجنة على تأييدها لمقترح اتحاد غرف الصناعة السورية بأن تكون الأسعار الاسترشادية للأقمشة النسيجية ٤ دولارات للكغ، والأقمشة المصدرة ٧ دولارات للكغ على ألا تقل عن هذه الأسعار نظراً لأنها أقل من التكاليف الفعلية للأقمشة المذكورة، وتطالب رفع سقف دعم عائدات التصدير للصناعات النسيجية الوطنية وذلك دعماً لها.**

## برعاية رئيس مجلس الوزراء
# ملتقى الحوار الاقتصادي السوري الأول «نحو حلٍ اقتصادي وطني» في ٢١ آب الجاري

| الوطن

**ينطلق ملتقى الحوار الاقتصادي السوري الأول «نحو حلٍ اقتصادي وطني» في ٢١ آب الجاري بفندق الداما روز، برعاية رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، بهدف التأسيس لحالة من التشاركية في مجال بناء الاقتصاد وإنهاض المجتمع السوري يلعب فيها قطاع الأعمال دوراً فاعلاً محورياً، إضافة إلى تجميع الجهود في بوتقة واحدة بما يقلل أعباء وتكاليف عملية بناء الاقتصاد السوري من النواحي المادية والزمنية، وجذب المغتربين السوريين ورؤوس الأموال السورية المهاجرة بما يخدم المصلحة السورية العليا ويربط المغترب بوطنه الأم.**

**ويهدف الملتقى إلى وضع خريطة طريقة وطنية لبناء اقتصاد سورية المستقبلي، بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري والموارد والإمكانات المتاحة، وتقديم صورة واضحة عن شكل الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة، باعتبار هذه المسألة الجدلية مهمة في طبيعة الخطط المطلوبة وطريقة تعاطي المهتمين بالنشاط الاقتصادي السوري.**

**وخصصت جلسة العمل الأولى للحديث عن الاقتصاد السوري ما بعد الأزمة «الهوية ومسارات النمو: تحديات وحلول»، ويتحدث خلالها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر خليل عن الرؤية الحكومية لهوية الاقتصاد السوري، كما يتحدث رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني عن مسارات التنمية الاقتصادية المستقبلية ودور المنظمات الداعمة للأعمال في تحريض القطاع الخاص السوري على التشاركية، في حين يقدم رئيس اتحاد المصدرين السوريين محمد السواح رؤية قصيرة لتحفيز قطاعات التصدير الرئيسية في رفد العمل الاقتصادي، وسوف يتم عرض لرجل أعمال من الفعاليات الاقتصادية، ويعرض الدكتور عابد فضلية كأستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق تحليلاً للوضع الراهن والآفاق المستقبلية للاقتصاد السوري.**

**وخصصت جلسة العمل الثانية لمناقشة الصناعة السورية كمحرك للنمو الاقتصادي «أي مستقبل صناعي نريد في سورية: الأولويات، المستقبل، التحديات» يتحدث فيها وزير الصناعة أحمد الحمو عن إستراتيجيات الصناعة السورية، كما يتحدث وزير السياحة بشر يازجي عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة السياحية وآفاقها المستقبلية بعد الأزمة، على حين يتحدث رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي عن مقترحات القطاع الخاص في تنشيط ودعم الصناعة المحلية، ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس عن مجالات إعادة إحياء المدن والتجمعات الصناعية، ويقدم أمين سر جمعية العلوم الاقتصادية السورية فؤاد اللحام تحليلاً للواقع الصناعي السوري الراهن والمستقبلي، كما سيتم عرض تجارب رجل أعمال من الفعاليات الصناعية والسياحية.**

**وتتمحور جلسة العمل الثالثة حول تمويل القطاعات الاقتصادية ودور المصارف في تدوير عجلة الإنتاج، ويتحدث خلال الجلسة وزير المالية مأمون حمدان عن السياسة المالية والضريبية كداعم في تنشيط العمل الاقتصادي، كما يتحدث حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام عن مرتكزات السياسة في دعم الاستقرار وإعادة النهوض والإعمار، ويتحدث الرئيس التنفيذي لبنك سورية والمهجر ميشال عزام عن هواجس القطاع المصرفي لمرحلة إعادة الإعمار، في حين يتحدث مدير عام بنك البركة محمد عبد الله حلبي عن أسس التمويل المطلوبة لمرحلة التعافي ودعم المشروعات، ويتحدث رئيس اتحاد شبكات التأمين عن دور التأمين في دعم مسيرة العمل الاقتصادي، ويقدم رئيس قسم الإدارة في الجامعة العربية الدولية سليمان الموصللي وجهة نظر أكاديمية في احتياجات التمويل لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار.**

## «مداد» يحدد متطلبات نجاح تمويل الحكومة عبر سندات وأذونات الخزينة:
# مطلوب معالجة التشوهات في الموازنة والسوق المالي وأسعار الفائدة

| الوطن

**لطالما كان حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام من أشد المشجعين والمتحمسين لطرح سندات خزينة تشارك فيها المصارف الخاصة بنسبة من ودائعها، على غرار التجربة اللبنانية، قبل دخوله إلى «المركزي»، حيث كتب مفصلاً عن ذلك في أصعب سنوات الأزمة (عام ٢٠١٣). وحتى عندما كان مديراً للمصرف التجاري السوري، كان ينوّه بأهمية طرح سندات الحكومة للمساعدة في عكس وضع الاقتصاد بشكل أفضل بالنسبة للمواطن والمهتم والمحلل، وكان ينصح بأن تطرح سندات الخزينة للمساهمة في مشروعات الخطة الاستثمارية حتى تؤتي أكلها لاعتقاده بأنها أفضل السبل على الإطلاق.**

**ويبدو أن شغف درغام بهذه التجربة لم يخبُ، إذ انتشرت معلومات منذ فترة ليست بعيدة، تفيد بأن المصرف المركزي بصدد إصدار شهادات إيداع بالعملة الأجنبية يتم من خلالها استقبال جزء من الأموال السورية في الخارج وإعطاؤها فائدة جيدة أعلى من دول الجوار، واستخدامها في تمويل شراء الطاقة اللازمة للمصانع.**

**مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، على ما يبدو؛ يشارك حاكم المركزي الاهتمام بسندات وأذونات الخزينة، ودعم وتشجيع طرحها، ولكن وفق شروط ومحددات معينة، قد لا تحظى بالتوافق الكامل من السلطات النقدية والأكاديميين المتخصصين بالشأن النقدي والمالي، إذ أعلن المركز في دراسة نشرها حديثاً، أعدها الخبير بالشؤون المالية والنقدية الدكتور كنان ياغي بعنوان «الآثار الاقتصادية لإصدار أذون وسندات الخزينة»؛ أنه لا بد من البدء بالتفكير بالأوراق المالية الحكومية كمصدر تمويلي داخلي مهم، والعمل على وضع ودراسة المتطلبات اللازمة لتفعيل مثل هذا المصدر، مشيرةً إلى أن وضع الأسس الصحيحة لبناء برنامج تمويلي متكامل يبين الأهداف والمدى الزمني المطلوب للتنفيذ، والمصادر المتاحة والآثار المترتبة على اختيار مصدر بعينه يبقى من مهمة الحكومة بالدرجة الأولى.**

### نقطة انطلاق

**استهلت الدراسة بالإشارة إلى أن الأزمة أثرت بشكل كبير في الموازنة العامة للدولة، فقد حدث تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة (النفطية وغير النفطية) وارتفاع في الإنفاق العام. إذ تراجعت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات في الموازنة العامة للدولة إلى ٥٧ بالمئة خلال العام ٢٠١٥، بعدما كانت تصل إلى (٩٠بالمئة) وسطياً خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٥-٢٠١٠. هذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع عجز**

**الموازنة العامة، إذ ارتفع عجز الموازنة من ١٨٦ مليار ليرة سورية عام ٢٠١١ إلى ٥٧٤ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٥.**

**هذا الوضع المتردي في المالية العامة للدولة انعكس بشكل زيادة كبيرة في الديون الممنوحة من مصرف سورية المركزي للحكومة المركزية (التمويل بالعجز)، عبر الاقتراض المباشر، ذلك لسداد التزامات الحكومة الأساسية، وبالتالي ارتفع حجم الدين العام الداخلي في نهاية العام ٢٠١٦ ليصل إلى أكثر من ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية بعدما كان بحدود ٣٢٠ مليار ليرة قبل الأزمة.**

**ولقد كان العامل الرئيس المولد للنمو في العرض النقدي طوال مدّة الأزمة هو الديون الممنوحة للحكومة المركزية والتي بلغت مساهمتها النسبية بحدود ١٥بالمئة وسطياً من نسبة نمو العرض النقدي.**

### حول الأوراق الحكومية

**بيّنت الدراسة أن إنشاء سوق محلي للأوراق المالية الحكومية في سورية يُعَدُّ إحدى الخطوات الأساسية والأولية لتطوير القطاع المالي، وقد أدركت الحكومة حاجتها لتطوير إدارة فعالة للدين العام، ذلك عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية بإصدارها للمرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧، وذلك بعد الارتفاع المتواصل لنسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ذلك نتيجة لتمويل العجز من خلال المصرف المركزي والمصارف العامة، وذلك عن طريق سندات غير قابلة للتداول ومن دون تغطية، الأمر الذي إثر سلباً في القطاع المالي في سورية وعلى معدلات التضخم. كما أدركت الحكومة أن وجود سوق مالي متطور، سيسهم بشكل رئيس في تحسين المُناخ الاقتصادي، وتحقيق معدلات نموٍ حقيقية.**

**ويتيح وجودُ سوق لسندات الخزينة مصدراً رئيساً لتمويل الاحتياجات المالية للدولة قائماً على أسس حقيقية غير تضخمية، وبالتالي يسمح بالحصول على مصدر تمويلي بديل من التمويل المقدم من المصرف المركزي ذي الآثار السلبية من حيث ارتباطه بالتوسع النقدي، ما يقلل مخاطر ظهور الضغوط التضخمية والضغوط على سعر الصرف، ويزيد من كفاءة إدارة الدين العام، فالحكومة تصبح أكثر إدراكاً لجانب الكلفة حينما تظهر القيمة الفعلية لإجمالي الفوائد الواجب دفعها من أجل تمويل الدين بكل وضوح، بمعنى آخر الوقوف على ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي ستمول، عن طريق الأوراق المالية الحكومية.**

**كما يعزز وجود هذه السوق وضوح المحاسبة الحكومية، إذ إن القيمة الواجبة للدين العام ستصبح رقماً جلياً وموثوقاً يتم نشره في مواعيد حدوثه، ويساعد على الفصل بين المتطلبات التمويلية للحكومة، والجانب النقدي للاقتصاد، بما يسهم في تقوية استقلالية المصرف المركزي ومساعدته على تطوير سياسته النقدية بصورة تركز أساساً على إدارة السيولة المحلية، والحفاظ على استقرار المستوى العام لأسعار.**

### في العمق: ست مشكلات يجب حلّها

**في ظل النقص الكبير في الإيرادات العامة للدولة، والحاجات المتزايدة لمصادر التمويل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. يبقى السؤال الأهم هنا هل تُعَدّ سندات الخزينة من هذه المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لسد جزء من النقص الحاصل في مصادر التمويل المطلوبة؟**

**بعد تغير الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد بشكل جذري بعد الحرب، وبالتالي ربما ما كان صالحاً في وقت ما، لن يكون صالحاً في وقت آخر، لذلك لا بد من الحكم على إمكانية استخدام هذا المصدر، عن طريق دراسة شروط استخدامه ونتائج تطبيقه، وأولاً؛ لابد من العمل قبل إصدار سندات الخزينة على معالجة التشوه الحاصل في السوق المالي عموماً، وفي هيكل أسعار الفائدة خصوصاً. فالسؤال المطروح هنا: ما معدل الفائدة الذي سيتم طرح سندات الخزينة به في ظل معدل تضخم يزيد على ٢٥ بالمئة؟ فيجب منطقياً أن تكون معدلات الفائدة على سندات الخزينة أكبر من معدل التضخم ليحقق المستثمر عائداً حقيقياً على أمواله، وبالتالي فإننا نتكلم على معدل فائدة بحدود الـ٢٥ بالمئة وهذا غير منطقي وغير قابل للتطبيق حالياً.**

**ثانياً، هل يمكن إصدار سندات خزينة في ظل السياسة المالية المتبعة حالياً في سورية، وذلك في ظل التشوه الكبير في الموازنة العامة للدولة؟ وإذا كان الهدف من إصدار سندات الخزينة هو تمويل بعض المشاريع العامة ذات الجدوى الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، أو إنجاز وتطوير بعض مشاريع البنية التحتية التي تخلق وتوفر المناخ الملائم للاستثمارات في البلاد، وتعود بالنفع العام وتكون مصدراً من المصادر التي تزيد من إيرادات الموازنة العامة عن طريق الرسوم والضرائب المطبقة عليها فهو أمر جيد ومقبول. ولكن التخوف في الحقيقة هو من صعوبة حصر استخدام الموارد المالية المتأتية من إصدار سندات الخزينة لتمويل مشاريع استثمارية معينة، إذ إن هذا الأمر يتعارض مع مبدأ عدم تخصيص الإيرادات الذي يُعَدّ أحد أهم المبادئ الحديثة للموازنة العامة، ويقصد به ألا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة. ذلك أن جميع الإيرادات تجمع وترسل إلى الخزينة العامة للدولة، ثم يعاد توزيعها بين الوزارات والدوائر والمؤسسات. ويسهم هذا المبدأ في توزيع الإيرادات العامة على الحاجات والسلع العامة، وذلك حسب الأولويات في الإنفاق، ويُعَدُّ أحد أهم مبررات هذا المبدأ أن التخصيص مصدر للتبذير، إذ تسعى المصالح الحكومية التي يخصص لها إيراد معين إلى إنفاق هذا المصدر بكامله إذا كان المبلغ المخصص أكبر من النفقة المتوقعة وإن لم تكن حاجتها الحقيقية تستوجب ذلك.**

**وعليه، لابد من العمل على حل هذه المشكلة في البداية وقبل إصدار سندات خزينة خوفاً من اعتماد وزارة المالية على هذا المصدر السهل في ظل الحاجات المالية المتزايدة والكبيرة، والعمل على تمويل نفقاتها الجارية القصيرة الأجل من مصادر تمويلية طويلة الأجل أو الوقوع في مشكلة عدم تطابق تواريخ الاستحقاق، الأمر الذي يؤدي مع الوقت إلى إحداث خلل هيكلي في الموازنة العامة وتصدير وتفاقم مشكلة الدين العام مع مرور الوقت.**

**المشكلة الثالثة التي يجب العمل على حلها أو الوصول إلى قرار بشأنها؛ ما عملة التمويل المطلوبة؟ أي هل نحن بحاجة إلى تمويل بالليرات السورية أم بالعملات الأجنبية؟ وللجواب عن هذا السؤال لا بد من النظر إلى الميزانية المجمّعة للمصارف العاملة في سورية، ذلك بهدف معرفة مدى تناسب حجم الودائع الموجودة لدى الجهاز المصرفي وحجم التمويل المطلوب لإعادة الإعمار، ولمعرفة مدى تناسب حجم الودائع مع الكتلة النقدية الموجودة في السوق، وبالتالي يجب الأخذ بالحسبان إمكانية تنامي حجم الودائع المصرفية بالتوازي مع تقديم بعض الإصلاحات الهيكلية للسوق المالي، وخاصة ضرورة تصحيح هيكل أسعار الفائدة وضبط معدلات التضخم واستقرار سعر صرف الليرة السورية. ذلك أن العمل على حلّها إضافة إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد، سوف يؤديان إلى تزايد حجم الودائع بالليرات السورية بشكل دراماتيكي في المصارف السورية هذا من جهة.**

**ومن جهة أخرى دراسة طبيعة المواد المطلوب تأمينها لعملية إعادة الإعمار التي أغلبها سيكون عبارة عن مستوردات من الخارج. لذلك يُرجّح أن حاجة البلاد التمويلية ستكون عبارة عن تمويل بالقطع الأجنبي. وبالتالي لن تلعب الأوراق المالية الحكومية دوراً كبيراً في هذا المجال.**

**رابعاً، لا بد للمصرف المركزي من العمل على معالجة معدلات التضخم المرتفعة أولاً، ذلك عن طريق ضبط معدل نمو الكتلة النقدية أولاً، ثم العمل على سحب السيولة النقدية الفائضة بالسوق، بوساطة الأدوات النقدية المباشرة وغير المباشرة (التي يجب العمل على تفعيلها). ذلك للوصول إلى هيكل سليم لأسعار الفائدة يخدم كلّاً من التمويل والاستثمار في البلاد.**

**خامساً، يجب العمل على إيجاد فرص استثمارية حقيقية كيلا يكون الاستثمار بالسندات الحكومية الفرصة الاستثمارية الوحيدة المتاحة أمام وحدات الفائض في الاقتصاد، وبالتالي يحدث سوء توزيع للموارد المالية في البلاد. وأيضاً الحد من اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة لما له من تأثيرات سلبية في معدلات التضخم وفي مزاحمة القطاع الخاص على السيولة المتاحة وبالتالي رفع أسعار الفائدة، وقد يمتد الأمر إلى الإضرار بمعدلات النمو، وزيادة تكلفة خدمة الدين العام، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.**

**سادساً، البديل مبدئياً هو إصدار سندات طويلة الأجل (أكثر من ٥ سنوات) خاصة بإعادة الإعمار مثل (سندات الإسكان- سندات التنمية، إلخ) تتمتع بمزايا خاصة كالإعفاء من الضرائب والرسوم.**

> ٤ ترليونات ليرة حجم الدين العام الداخلي في نهاية العام ٢٠١٦

> ١٥ بالمئة نسبة مساهمة الديون الممنوحة للحكومة بنمو العرض النقدي

> لن تلعب الأوراق المالية الحكومية دوراً كبيراً في التمويل بالقطع الأجنبي

> إصدار سندات طويلة الأجل خاصة بإعادة الإعمار معفاة من الضرائب والرسوم